المرصد السوداني لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي لدراسات السلام والعدالة

لا سلام مستدام في السودان من دون عدالة ومساءلة

مذكرة مقدمة إلى مؤتمر السودان، المنعقد في برلين 15 أبريل 2026

الحرب ضد المدنيين

تشير الأوضاع الراهنة في السودان، ولاسيما ما كشفته التقارير الميدانية[1]، إلى تحول طبيعة النزاع منذ وقت مبكر من الحرب، وربما منذ بدايتها، من صراع مسلح على السلطة إلى حرب تستهدف سد الطريق أمام استعادة الدولة السودانية المختطفة منذ عقود وتدمير مقومات حياة السودانيين. ونشهد يوميا أنماطاً مريعة من الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء، والتهجير القسري، والاغتصاب، والنهب الممنهج لموارد المنتجين، واستهداف المدنيين بالطيران وبالمسيرات، والتفشي المريع للعنف الجنسي ضد الجنسين، لا سيما النساء والفتيات، وتدمير البنية التحتية، مما يعكس استراتيجية متعمدة لترويع وإذلال السودانيين وتدمير سبل عيشهم. كما تواجه الفئات المستضعفة أصلاً عنفاً وانتهاكات غير مسبوقة تطال الأطفال والنساء الأشخاص ذوي الإعاقة.

ي موازاة العنف العسكري، يشن طرفا الحرب الرئيسيين وحلفائهما من المليشيات والعصابات المسلحة الصراع حرباً موازية ضد الناشطين في المجال العام والمدافعين عن حقوق الإنسان من صحفيين ومتطوعي غرف طوارئ وعاملين في الحقل الصحي وغيرهم بالتصفيات الجسدية، والاعتقال التعسفي، وحملات التشهير[2]. ويهدف هذا الاستهداف الممنهج إلى عزل ضحايا هذه الجرائم عن العالم الخارجي وطمس الأدلة على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة، مما خلق بيئة من "الإفلات المطلق من العقاب". إن تصفية الحيز المدني لا تعيق فقط وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة، بل تقوّض الأساس الذي ستقوم عليه أي عملية انتقال ديمقراطي أو عدالة مستقبلاً. لذا، يجب أن تضع أي وساطات أو مبادرات للسلام قضية العدالة والمساءلة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان وجبر ضرر الأفراد والمجتمعات في مقدمة أولوياتها، مع التأكيد على أن استعادة المسار المدني، الذي أطلقته ثورة ديسمبر 2018، تبدأ من حماية الأصوات التي توثق الحقيقة على الأرض.

مبادرات حل النزاع ووقف الحرب

تستمر الحرب في السودان والانتهاكات الجسيمة التي تصاحبها، التي يرقى الكثير منها إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. في ذات تخفق الجهود الدولية "المحدودة" في إنهاء الحرب، أو حتى التوصل إلى هدنة إنسانية. ويؤكد المرصد السوداني لحقوق الإنسان أن أي عملية سلام تتجاهل "المحاسبة والعدالة "ستكون عملية هشة ومحكوم عليها بالفشل، وستؤدي بالضرورة إلى

[1] الجزيرة وكردفان والفاشر

[2] انظر تقرير المدافعين، المذكرة الخاصة بالحفيين

إعادة إنتاج العنف، على نحو شهدنا في تجارب سابقة قريبة في السودان. يجب أن تنتهي هذه السلسة من "الانتقالات الهشة بلا عدالة".

رغم محدودية الاهتمام الدولي والإقليمي بمعاناة شعب السودان، برزت مبادرات محدودة، بعضها لا يزال نشاطاً، للتوسط بين المتحاربين. وتمثل المبادرات الدبلوماسية "المعلنة" رفيعة المستوى: الخماسية، والرباعية، ومسار جدة ومفاوضات المنامة مفارقة محبطة تتمثل في "ضعف التأثير" والتركيز على العسكريين في مقاربة تقليدية "من أعلى إلى أسفل" تغيب فيها مشاركة المجتمع المدني السوداني عن هذه العمليات. فبينما تهدف الخماسية، على سبيل المثال، إلى توحيد الكتل المدنية، ترفض العديد من المنظمات القاعدية، بما في ذلك لجان المقاومة المحلية[3]، العمليات الفوقية المنفصلة عن الواقع. وبينما تنسق الأطراف الدولية على المستوى الفوقي، فإن مسارات "التهدئة" التقنية تفشل مراراً في خلق ممرات إنسانية آمنة للنازحين والمتطوعين الذين يقدمون المساعدات فعلياً. وعلاوة على ذلك، هناك قلق عميق من أن التركيز على الحلول التي تعطي الأولوية للعمل مع العسكريين قد يؤدي إلى السعي إلى "الاستقرار بأي ثمن". وهذه نتيجة ستعيد بالتأكيد إنتاج نسخة من الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب، مما قد يؤدي إلى تهميش مطالب العدالة والمساءلة.

يتفاقم هذا الشك عند النظر إلى خارطة الطريق الخاصة بالحكومة السودانية، التي قدمتها قيادة القوات المسلحة السودانية في أواخر عام 2025 وأوائل عام 2026. وتدعو هذه الخطة، ضمن خطوات أخرى، إلى حوار سوداني – سوداني لكنها عمليا لم تقدم السلطات المعنية أي بادرة حسن نية جدية للقوى السياسية والمجتمع المدني. وعلى الجانب الآخر تحاول قيادة الدعم السريع ترسيخ أقدام حكومة أمر واقع في إقليم دارفور تثبت يوميا فشلها في حماية المدنيين، ناهيك عن تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ترتكبها قواتها ذاتها. وتبرز الخشية المبررة من أن كلا الجانبين، وحلفائهما الإقليميين، يعملون على ترسخ شرعية العسكريين في حكم البلد، بدلاً من فتح مسار حقيقي نحو الديمقراطية التي بشرت بها ثورة 2018.

ما نراه من تعدد المبادرات لا يخلق مسارات متكاملة للسلام، بل خططاً متنافسة على النفوذ المستقبلي في فترة ما بعد الحرب.

في ظل الوضع الكارثي الذي يمر به السودان، ومع تصاعد وتيرة الانتهاكات التي طالت الأرواح والأعيان المدنية، يدعو المرصد السوداني لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام إلى خارطة طريق أخلاقية وقانونية تهدف إلى تأسيس سلام مستدام لا يقوم على مجرد وقف إطلاق النار، بل على إرساء دعائم العدالة. إن أي تسوية سياسية تتجاوز حقوق الضحايا أو تكرس للإفلات من العقاب لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الصراع؛ لذا فإننا نتمسك بالمطالب التالية كإطار ملزم للمجتمع الدولي والوسطاء، لضمان انتقال مدني ديمقراطي حقيقي يعيد السيادة للشعب ويحاسب الجناة.

أولاً: المبادئ الحاكمة لأي ترتيبات سلام

1. عملية السلام والعملية السياسية الرامية لأن يستعيد الشعب زمام المبادرة في تقرير مصيره يجب أن تكون **عملية سودانية** يشرك فيها أسع طيف من ممثلي الشعب السوداني. لذلك يجب إدماج المجتمع المدني السوداني في أي جهد حالي أو مستقبلي.

[3] على سبيل المثال تقول إحدى المتل الرئيسية في لجان المقاومة "لا تحول ديمقراطي بدون حل المليشيات وخروج العسكريين من الحياة السياسية والاقتصادية، ولا شرعية لأي عملية سياسية لا تؤسس قاعدياً على مشاركة الجماهير ورقابتها المباشرة، ولا تخدم مصالح الشعب السوداني." وهو موقف يعتق أنه يمثل رأي تيار رئيس فيها. انظر **لجان مقاومة السودان والقوى الموقعة على الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب، " في ذكرى ثورة ديسمبر الخالدة – لجان مقاومة السودان والقوى الموقعة على الميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب،" 25 ديسمبر 2025،**

https://resistancecommittee.com/ar/%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%b0%d9%83%d8%b1%d9%89-%d8%ab%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%af%d9%8a%d8%b3%d9%85%d8%a8%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%a9-%d9%84%d8%ac%d8%a7%d9%86/

2. **عدم جواز العفو في الجرائم الدولية:** يجب ألا تتضمن أي اتفاقية سلام، سرية أو علنية، حصانات أو عفو عن جرائم الحرب، الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الإبادة الجماعية. (استناداً إلى معايير الأمم المتحدة والقانون الدولي)[54].

3. **مركزية الضحايا:** يجب أن تُبنى آليات العدالة بالتشاور المباشر مع الضحايا وأسرهم لضمان استعادة حقوقهم المادية والمعنوية.

4. **استقلال المسار العدلي عن المسار السياسي:** المحاسبة التزام قانوني وليست ورقة للتفاوض أو المقايضة السياسية.

ثانياً: مطالب وتوصيات إجرائية

1. تعزيز آليات التوثيق والتحقيق الدولية:

- **دعم بعثة تقصي الحقائق :**نطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم الكامل لبعثة الأمم المتحدة الدولية لتقصي الحقائق، وضمان وصولها إلى كافة المناطق المتضررة.
- **التعاون مع الجنائية الدولية :**إلزام أطراف النزاع بالتعاون غير المشروط مع المحكمة الجنائية الدولية، وتسليم المطلوبين لديها فوراً.

2. إصلاح المنظومة العدلية الوطنية

يجب أن يتضمن أي اتفاق سلام:

- **رفع الحصانات :**إلغاء كافة المواد القانونية في القوانين السودانية (قانون القوات المسلحة، قانون قوات الدعم السريع، قانون الأمن) التي تمنح حصانات إجرائية تمنع ملاحقة الجناة.
- **استقلال القضاء والنيابة :**إعادة هيكلة المؤسسات العدلية لضمان تحررها من سيطرة القوى العسكرية والميليشياوية، وتوفير حماية خاصة للقضاة ووكلاء النيابة.

3. العدالة الانتقالية وجبر الضرر:

ضرورة بلورة برنامج شامل للعدالة الانتقالية عبر مشاورات واسعة، تتولاها آلية وطنية مستقلة، مع كافة أصحاب المصلحة في مختلف المناطق داخل البلد وفى أوساط تجمعات النازحين واللاجئين ومناطق الشتات السودانية. ودون المساس بأهمية هذه المشاورات، أو ما يمكن ان تسفر عنه من أولويات أو قضايا محددة، يجب ان يستند أي برنامج مستقبلي للعدالة الانتقالية على المرتكزات التالية:

- المسائلة والمحاسبة الجنائية للمشتبه فيهم بارتكاب جرائم دولية (جرائم الحرب، الجرائم ضد الانسانية، وجريمة الإبادة الجماعية)، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان؛ خلال الحرب الراهنة وقبلها.
- كشف الحقائق حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان - في سياقاتها المختلفة- عبر إنشاء لجنة او لجان مستقلة للحقيقة وفقاً للمعايير الدولية.
- إيجاد آلية مناسبة للنظر في قضايا جبر الضرر لكافة ضحايا العنف والانتهاكات، فضلاً عن الأضرار التي ترتبت على الجرائم والتعديات على المدنيين وممتلكاتهم، والتي وقعت على نطاق واسع خلال الحرب الراهنة. ويمول هذا المسعى بشكل أساسي من الأصول المصادرة من مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان اخل وخارج السودان.
- العمل مع كافة الجهات ذات الصلة لبلورة مقترحات قابلة للتنفيذ، والتوافق على آليات وطنية - بدعم دولي - تختص بقضايا الإصلاح المؤسسي لقطاعات العدالة والأمن.

---

[4] صحيفة السوداني، " السودان يقدم خارطة طريق السلام إلى الأمم المتحدة وشروط وقف إطلاق نار وإطلاق عملية سياسية ومستقبل الدعم السريع.. و(السوداني) تورد التفاصيل الكاملة،" 2 أبريل 2025، https://alsudaninews.com/?p=192121

[5] https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Amnesties_en.pdf

- الدفع بقضية المصالحة المجتمعية ورتق النسيج الاجتماعي على المستويات المحلية والوطنية وذلك عبر الاستعانة بالموروث المحلي والمؤسسات التقليدية والشخصيات التوافقية، بجانب الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بظروف انتقال مشابهة .

توصيات للاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي وشركائهم

1. العمل السياسي والاستراتيجي

- **إطلاق حوار استراتيجي** مع المجموعات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني والمستجيبين المحليين في السودان حول استراتيجية شاملة لحقوق الإنسان، يمكن أن تسترشد بها استراتيجية رسمية لمجلس الاتحاد الأوروبي، وضمان بالتشاور الهادف مع المدافعين وإشراكهم بشكل فعال في جميع عمليات السلام.
- المبادرة بـ أو الانضمام إلى **تحالف من أجل العدالة** عابر للأقاليم لضمان بقاء المساءلة ركيزة أساسية في جميع مفاوضات السلام والانتقال السياسي.
- **التواصل على أعلى المستويات مع أطراف النزاع** (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع) وداعميهم الإقليميين (تحديداً دولة الإمارات) لإنهاء العدائيات.

2. حماية المدنيين

- **زيادة تمويل العون الإنساني** بشكل كبير داخل السودان وفي مخيمات اللاجئين في دول الجوار، مع منح الأولوية للدعم المالي والتقني المباشر المقدم إلى المستجيبين المحليين والقاعديين.
- التفاوض من أجل الوصول غير المشروط عبر جميع المسارات الممكنة، بما في ذلك عبر الحدود، وعبر خطوط المواجهة، والنقل الجوي **لضمان وصول المساعدات الإنسانية**.
- توفير تمويل محدد لآليات الحماية والعلاج والدعم للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في سبيل **معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي**.
- الضغط على جميع الأطراف **لإنهاء قطع الإنترنت واستعادة خدمات الاتصالات** الضرورية لإيصال المساعدات ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان.

3. آليات المساءلة والعدالة

- توفير الموارد الكاملة والدعم السياسي **دعماً للتحقيقات الدولية** بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق وبعثة تقصي الحقائق التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.
- كفالة **امتلاك المحكمة الجنائية الدولية للموارد** الكافية للتحقيق في الجرائم بدارفور، والضغط من أجل توسيع اختصاصها ليشمل بقية السودان.
- يجب على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي **تفعيل الولاية القضائية العالمية** بالتحقيق مع المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية والمتواجدين على أراضيها ومحاكمتهم باستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- حث إنشاء **آلية قضائية هجينة أو دولية** للعمل جنباً إلى جنب مع المحكمة الجنائية الدولية في بيئة ما بعد الصراع.
- دعم إنشاء كيان وصندوق ائتماني مخصص لجبر ضرر الضحايا والناجين لتوفير تعويضات ومساعدات عاجلة.

4. حظر الأسلحة والعقوبات المستهدفة

- تشديد الضغوط الدولية لقطع خطوط إمداد الحرب عبر حث مجلس الأمن الدولي على توسيع نطاق **حظر الأسلحة** ليشمل كافة الأراضي السودانية، مع فرض عقوبات صارمة ومستهدفة على القيادات العليا للطرفين المتنازعين والكيانات التابعة لهما، بالتوازي مع تفعيل **آليات المحاسبة ضد الدول والأطراف الخارجية** التي يثبت تورطها في خرق الحظر الأممي وتوفير الدعم العسكري أو المالي للمتقاتلين.

5. دعم المدافعين عن حقوق الإنسان

- **حماية المدافعين في المنفى** من خلال توفير دعم طويل الأمد، وبرامج إعادة توطين، وملاذ آمن للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين السودانيين الذين يجبرون على النزوح.
- **إدانة الهجمات المستهدفة** بما في ذلك القتل الميداني وأحكام الإعدام والمضايقات التي يتعرض لها الناشطون وأعضاء المجتمع المدني داخل السودان.
- توفير **الدعم التقني** من أدوات وتدريب لازم للتوثيق الرقمي للأدلة وانتهاكات حقوق الإنسان.

6. الهجرة وحماية اللاجئين

- **فتح مسارات آمنة للاجئين** من خلال إنشاء مسارات قانونية منتظمة وآمنة للسودانيين الساعين للحماية الدولية في أوروبا. ونعتبر استبعاد الطلاب السودانيين من المنح الدراسية البريطانية وقبلها من المنح السويدية إجراء تمييزي يقوض الحماية الدولية وتحب مراجعته.
- الامتناع الصارم عن **فرض مبدأ عدم الإعادة القسرية** وإعادة السودانيين إلى السودان أو أي بلد ثالث يواجهون فيه خطر الإعادة إلى منطقة صراع.
- **مساعدة الدول المجاورة للسودان** للحفاظ على حدودها مفتوحة وتوفير وصول آمن لطلبات اللجوء للفارين من العنف وحثهم على الوفاء بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد .
-